تاريخ استقبال المقال:../../2018 تاريخ قبول نشر المقال:../../2018 تاريخ نشر المقال: 2018/03/31

التغير الاجتماعي و انحراف الأحداث

Social Change and Juvenile Delinquency

د. بغريش ياسمينة
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 الجزائر
البريد الالكتروني: yasmina.beghriche@univ-constantine2.dz

ملخص:
إن الإيقاع السريع الذي تشهده المجتمعات البشرية أثر كثيرا على الأفراد، فالتطور الملفت للإعلام و التكنولوجيا، و التغير النمطي في شكل الحياة، وتراجع مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أداءها و عدم قدرة وسائل الضبط الاجتماعي على مواكبة واقع الحياة كان لها الأثر السلبي على حياة الأحداث الذين لم يكونوا بمنأى عن هذه الدوامة في ظل التغير الاجتماعي الرهيب الذي تعانيه الدول المتخلفة المجبرة عنوة على ركب موجة التطور دون استعداد و عجز عن التوفيق بين هذا التطور و السياقات الاجتماعية و الثقافية، حيث ازدادت نسبة انحراف الأحداث وجنوحهم عن الضوابط الأخلاقية فتمردوا وتذمروا من كل ما هو تقليدي و جميل، ولم يجدوا سبيلا للرشاد والعودة إلى الأصل، وسنسعى من خلال هذا العمل إلى معرفة شكل العلاقة بين التغير الاجتماعي وانحراف الأحداث، فضلاً عن البحث عن الآليات الكفيلة بمعالجة الظاهرة.
الكلمات المفتاحية:التغير الاجتماعي؛انحراف الأحداث؛مؤسسات التنشئة الاجتماعية؛

Abstract:
The rapid pace of life has had a negative impact on individuals. Social change has had a profound impact on children who have become delinquent and criminals. Also the development of media and technology, which had the effect of the role of families and institutions of social upbringing was unable to play its role. Through this work, we will seek to understand the relationship between social change and juvenile delinquency, as well as the search for treat this phenomenon.
***Keywords**: social change; juvenile delinquency; institutions of social upbringing; society*

مقدمة:

تشهد المجتمعات المعاصرة موجة تسونامي من التحديات و التغيرات على مستوى كل الأنساق الاجتماعية، الإيديولوجية، الثقافية، السياسية و الاقتصادية، بحيث عجز الكثير من الأفراد عن مواكبة المتغيرات التي أفرزتها خاصة فيما يتعلق بدور ووظيفة مؤسسات التنشئة و الضبط الاجتماعيين على غرار الأسرة و المدرسة و الحي و الجيرة و المسجد و غيرها، الأمر الذي انعكس سلباً على النشء مما ساهم في تفاقم ظاهرة الممارسات السلبية و تفشي الانحراف و الجريمة لدى فئة الأحداث بصورة ملفتة زعزعت استقرار المجتمعات و هوت بالمنظومة الأخلاقية إلى الحضيض.

إشكالية الدراسة: الجدير بالذكر أن مشكلة الانحراف عن السلوك السوي قد نالت الحظ الوفير من الاهتمام و التحليل و التشخيص من مجالات علمية عديدة نفسياً، أمنياً، اقتصادياً و غيرها، و لكن بالنسبة إلينا سنحاول التركيز على التحليل السوسيولوجي و التراث العلمي السوسيولوجي في تناول الظاهرة محل البحث، خاصة و أن الانحراف قد ارتبط بالتغير الاجتماعي و بات يشكل ظاهرة اجتماعية خطيرة، تعرج بالفرد أو الأفراد المنحرفين عن معايير الضبط الاجتماعية التي تقرها الجماعة، مما دفع بالعلماء إلى إخضاع هذه الظاهرة للدراسة و التحليل من اجل الكشف عن حيثياتها لمعرفة الأسباب و الدوافع الحقيقية الكامنة وراءها و النتائج السلبية المترتبة عنها و مدى تأثيرها في المجتمع الحضري و هذا من أجل إيجاد السبل الكفيلة بالقضاء عليها أو التخفيف من حدتها.

وقد أصبحت ظاهرة انحراف الأحداث في زمن التغير الاجتماعي المتسارع كإحدى أهم الظواهر المصاحبة له، فالظاهرة خطيرة جدا وجديرة بالرصد و الدراسة و التحليل خاصة إذا ما تعلق الانحراف بالأحداث الذين يشكلون عماد المجتمع و مستقبله، ذلك أن الحدث المنحرف قد يكون مجرم الغد، كما أن احتراف الجريمة لا يأتي فجأة أو من فراغ و إنما يقترن عادة بالإعداد و الممارسة و التدرج، فقلما يتحول إنسان سوي بين عشية و ضحاها ليصبح مجرما متمرسا، يتخذ من الجريمة وسيلة للعيش و الاسترزاق أو للاستمتاع، دون أن يكون له تاريخ إجرامي منذ الصغر تمرس خلاله على السلوك غير السوي والعنيف، إذا لم يجد التوجيه السليم من الراشدين حوله، وبالتالي فالتساؤل الذي يفرض نفسه في هذا المقام، ما شكل العلاقة بين التغير الاجتماعي وانحراف الأحداث وجنوحهم؟ وما هي الآليات الممكنة التي من شأنها الحد أو على أقل تقدير التقليل من تفاقم الظاهرة؟.

أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهمية علمية وعملية بالغة من منطلق أنها تعالج موضوع الساعة في ظل التنامي الرهيب للجرائم خاصة لدى فئة الأحداث الذين باتوا يشكلون رقما فاعلاً في إحصائيات الجرائم، فبعد أن كانوا ضحايا أصبحوا يمسكون مقاليد وأسرار الجرائم التي نخرت جسد المجتمع و فتكت بأواصره و صار مستقبل الأمة على شفا حفرة من الضياع.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة أولاً إلى الإجابة على تساؤلات الدراسة بالإضافة إلى تناول المرجعية النظرية للموضوع لمعرفة خلفياته وأثره على الواقع المعاش، عدا عن الوقوف على موقف مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها الفعال في احتواء الظاهرة و ضرورة مواكبة الوضع الآني للتكيف مع الواقع.

الإطار المفاهيمي للدراسة: يُظهِر علم الاجتماع الانحراف كنموذج من السلوك الاجتماعي، يقوم المنحرف من خلاله بتصرفات مخالفة للقوانين الاجتماعية و الأعراف و القيم السائدة في المجتمع، فيسيء إلى نفسه و إلى أسرته و محيطه و مجتمعه، و يبدأ الانحراف عادة عند الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 18 سنة، و هي بداية فترة المراهقة التي تعتبر من أخطر المراحل العمرية في حياة الإنسان، و تؤكد الدراسات النفسية و الاجتماعية على أهمية دور التنشئة الاجتماعية القائمة على الأسس الصحيحة للشاب منذ نعومة أظافره، في كنف الأسرة ثم المدرسة، فإذا تلقى الشاب منذ صغره الرعاية و التربية الجيدة، فإنه ينشأ لا محالة إنساناً سوياً صالحاً، و إن كانت تنشئته يشوبها الاختلال و الاضطراب، فإن بوادر الانحرافات تظهر عليه في مرحلة مبكرة من حياته، و سنحاول فيما يلي العمل على ضبط بعض المفاهيم المتعلقة بالبحث على غرار التغير الاجتماعي، الانحراف أو الجنوح بالإضافة إلى مفهوم الحدث.

مفهوم التغير الاجتماعي: يقصد بالتغير في معناه العام حالة التحول أو الانتقال من وضع إلى آخر، أو هو الاختلاف بين الحالة الجديدة و الحالة القديمة، أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال مدة محددة من الزمن، بينما إذا أُضِيفت كلمة ""اجتماعي" إلى كلمة التغير ففي هذه الحالة يصبح المقصود به هو التغير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول أو التبدل الذي يطرأ على جوانب المجتمع أو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال مدة من الزمن.(الدقس،1987: 15).

و يعتبر آدم سميث أول من استخدم مصطلح "التغير الاجتماعي"، في كتابه "ثروة الأمم" في القرن 18، لكن تداول المصطلح لم ينتشر إلا عندما استخدمه "ويليام أوجبرن" في مؤلفه التغير الاجتماعي عام 1922، و الذي يؤكد فيه أن التغير هو ظاهرة عامة و مستمرة و متنوعة و لا لزوم لربطها بصفة معينة، و هو مفهوم متحرر من التقييم، و لا يرتبط بصفات موجبة أو سالبة. (زايد، 2001: ص18)، والتغير الاجتماعي حسب معجم العلوم الاجتماعية هو كل تحول يحدث في التنظيم الاجتماعي سواء في بناءه أو في وظائفه خلال فترة زمنية محددة، و يشمل كل تغير في التركيب السكاني للمجتمع أو في بناءه الطبقي أو نظمه و أنماط علاقاته أو في القيم و المعايير التي تؤثر في سلوك أفراده و التي تحدد مكانتهم و أدوارهم داخل التنظيم الاجتماعي الذي ينتمي إليه. (بدوي، 1978: 382). كما يشير التغير الاجتماعي إلى اتجاه التحول الذي يصيب بناء المجتمع ونظمه و مؤسساته و شبكة العلاقات الاجتماعية فيه، كما يقصد به انتقال المؤسسات و النظم الاجتماعية و المجتمع ككل من مجتمع بسيط إلى مجتمع مركب و معقد أي من الأدنى إلى الأعلى، كما و يحمل هذا المعنى اتجاهاً معيناً في التغير يتمثل في التقدم التدريجي الخالي من القفزات النوعية (معن، 2004: 74). وعليه يمكن القول أن التغير الاجتماعي هو حال التحول الذي يطرأ على المجتمع سواء كان ايجابياً أو سلبياً، و يمس هذا التحول كل السياقات الأساسية في المجتمع اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً، أمنياً، ايديولوجياً و حتى ثقافياً و أي تطور أو تغيير قد يصيب واحدة من هذه السياقات الكبرى يكون له مخلفات على السياقات الأخرى من خلال عامل التأثير أو التأثر.

تعريف الحدث: الحدث هو الصبي هو الصغير هو الطفل و هو القاصر (طه، 1999: 12) و هي جميعها مسميات تشير إلى صغر السن و القصور و عدم البلوغ، و عدم القدرة على تحمل المسؤولية و اتخاذ القرار، و الطفولة مصطلح يقصد بها صغير الكائن الحي، فللكائنات الحية طفولة تبدأ مع مولدها و ظهورها. (رشوان،2007: 10) و في المواثيق الدولية على غرار اتفاقية الطفل المؤرخة في 20 نوفمبر 1989، أن الحدث هو كل طفل لم يتجاوز سن الثامنة عشر (فهمي، 2007: 9)، فللإنسان من لحظة ميلاده إلى غاية بلوغه سن الثامنة عشر يكون طفلاً و تسري عليه أحكام هذا القانون. (زيدان،2007: 18). أما التعريف الاجتماعي فيشير إلى أن الحدث هو الصغير منذ ولادته حتى يتم نضجه الاجتماعي و النفسي و تتكامل لديه عناصر الرشد المتمثلة في الإدراك التام، أي معرفته لطبيعة وضعه و القدرة على تكيف سلوكاته و تصرفاته طبقاً للظروف المحيطة به و متطلبات الواقع الاجتماعي.(جعفر،2004: 31)، و هو الطفل الذي يزيد عمره عن سبعة سنوات و لا يقل عن ثمانية عشر سنة كاملة، لأن من يتعدى هذه السن يجوز الحكم عليه بعقوبة عادية(غباري: 1998، 15)، الأمر الذي يفهم منه أن المشرع قد جعل هذه السن حدا فاصلاً بين المسؤولية الجنائية من عدمها.

الانحراف: هو الجنوح هو أي فعل أو نوع من السلوكات أو المواقف التي يمكن أن تعرض على المحكمة و يصدر فيها حكم قضائي بالاستناد إلى تشريع معين. (جعفر،1996: 12). و هو أيضاً السلوك المخل بأنظمة و قواعد و قوانين المجتمع، و تشير الدراسات الحديثة للجنوح "بأن الأطفال الجانحين هم الأطفال المرضى في علاقاتهم الاجتماعية مع المجتمع و عدم قدرتهم على الانسجام مع محيطهم الاجتماعي"(غباري: 1998، 15). و هو أيضاً كل سلوك إنساني غير سوي لا يتوافق مع العادات و التقاليد و القيم التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك الأفراد وبالتالي فهو عدم مسايرة المعايير الاجتماعية أو عدم التوافق أو الصراع. (جابر، 1998: 129)، و في الشريعة الإسلامية الجنوح يعني الإثم و لا يستثني أي إثم فجميعها تصنف ضمن الجنوح، حتى في الولايات المتحدة الأمريكية فالتشريع القانوني يعتبر أن الجنوح هو مجمل السلوكات غير المقبولة مثل عدم طاعة الأولياء و الهروب من المدرسة.(الختاتنة، 2006: ص12)،

و من الناحية السوسيولوجية هو الخروج البين عن الطريق السوي و المألوف ما يجعل هذا السلوك غير مقبول اجتماعياً، لأنه لا يتماشى مع القيم و العادات و التقاليد التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك أفراده. (دينكن، 1981: 73)

و بالتالي فجنوح الأحداث هو الفشل في أداء الواجب، أو العمل السيئ أو الخاطئ أو خرق القانون لدى الأطفال ، فجنوح الأحداث عموماً يطلق على الأطفال و المراهقين الذين يرتكبون أفعالاً يعاقب عليها القانون ضد النظام الاجتماعي السائد، مما يستدعي أمر تقويمهم و إصلاح اعوجاجهم، و إرشادهم نحو الصواب و إعادة تأهيلهم و تربيهم و دمجهم نفسياً و اجتماعياً. (العيسوي، 2004: 23).

التعريف الإجرائي: و بالتالي فمفهوم انحراف أو جنوح الأحداث يعني الحياد عن السلوك السوي و مخالفة معايير الضبط الاجتماعي و القوانين التي تلحق الأذى بالأشخاص أو الممتلكات يقوم بها القاصر و يعاقب عليها القانون أو الجماعة.

أعراض جنوح الأحداث: إن التركيز على ملاحظة أعراض الجنوح و الانحراف على الحدث في وقت مبكر، إنما من شأنه أن يفيد في التعجيل بمعالجتها، و لما لا القضاء عليها في المهد، قبل أن تنمو و تتطور و يصعب احتواءها أو السيطرة عليها خاصة مع تقدم الحدث في السن، حيث تبدأ هاته العلامات أو الأعراض في الظهور في سلوكات الحدث في شكل بسيط قد لا توحي بالخطورة في بادئ الأمر، لكنها تكبر مع كبر الحدث و تنمو و تتطور و تزداد خطورة قد تتعدى سنه، و من بين الأعراض التي يتفق عليها اغلب الدارسين و المختصين نجد ما يلي:

- الكذب في أبسط الأمور، الاستيلاء على بعض الأشياء ولو كانت تافهة من المنزل أو من إخوته بدون علم الوالدين، الاستيلاء على أدوات زملائه في المدرسة أو ألعاب أقرانه وإخفاءها أو تحطيمها، عدم الاكتراث لواجباته المدرسية، كثرة المناوشات، المراوغة في الكلام و هذا كمرحلة أولية، لكن مع الوقت سيتطور هذا كله إلى أساليب أخرى.

- الكذب المرضي بسبب أو بغيره، و الذي يبدأ الحدث في إتقانه لأنه تعود عليه، السرقة، الاستيلاء على ممتلكات الغير و لو بالقوة و لو لم يكن بحاجة إليه، انتهاج أسلوب العنف و العدوان و التخريب، تدهور نتائجه الدراسية و الفشل المستمر، المشاغبة الهروب من المنزل و من المدرسة، افتعال الشجارات، التمرد على السلطة الأبوية و سلطة القانون و الدولة، عدم ضبط انفعالاته، حدة الطباع و التقلب في المزاج، السلوك الجنسي المنحرف و غيرها من السلوكات المنحرفة و المشينة التي يعمد الحدث إلى ممارستها لإثبات وجوده في وسط يدرك يقينا أنه يرفضه. (مزاب،2005: 57). وكنتيجة حتمية لهاته الممارسات المشينة، يصل الحدث أو المراهق إلى المرحلة الشعور بالرفض و الحرمان و الذم و غياب الحب و الاحترام و انعدام الأمن و الأمان و بالتالي اللجوء إلى الانطواء و الانعزال و مقت البيئة الاجتماعية المحيطة الأسرية أو القرابية و حتي الجيرية، و الشعور بالمرارة و الغيرة حتى من أقرب الناس إليه، بسبب التفرقة في المعاملة و الشعور بالذنب لإدراكه فظاعة سلوكه الجانح، فإن كان كريما ربما دفعه أصله الطيب إلى التراجع و محاسبة نفسه و العودة إلى طريق الصواب، خاصة إذا كان مدعماً بتنشئة و مبادئ خلقية صلبة و صحيحة، و وجد دعماً و مساعدة و مساندة من محيطه،(العيسوي، 1984: 35) و لكن الكارثة ستطأ حتماً إن كان لئيماً عنيداً منعدم الأخلاق و التربية، و يزيد الطين بلة إذا ما قوبل بالذم و النفور و الازدراء و القسوة و الطرد من المنزل و المدرسة، فإن السلوك الذي سينتهجه سيتوج لا محالة بصب جام غضبه و سخطه و حقده و عقده على كل من حوله، و يتطور الأمر سريعاً إلى الاعتداء بالقوة و القتل و الاغتصاب و الانتقام و تكوين عصابات إجرامية و تهديد الأمن حتى يبسط نفوذه و يبرر منطقه الشاذ. و في هذا المجال يرى "أنور الشرقاوي" الباحث الاجتماعي وجود فهم سالب للذات و تشوه الصورة الذاتية، حيث أن صورة الذات المشوهة شائعة بين الأحداث الجانحين، و أن اتجاهات الجانح نحو ذاته تتميز بالسلبية نتيجة الخبرات السلبية التي كونها عن نفسه، مما جعله غير متقبل لذاته و أن تقدير الجانح لذاته يتميز بالدونية و القصور و عدم الواقعية، و انه أقل رضاً عن ذاته بالنسبة لمثله الأعلى أو توقعات الجماعة له خاصة أسرته، و يصاحب كل هذا أعراض سلبية مثل نقص البصيرة و التبصر بعواقب السلوك وعدم التعلم من الخبرة، و نقص القدرة على إصدار الحكم السليم و عدم

المسؤولية، و عدم الاهتمام بالمستقبل و عدم وضوح أهداف و فلسفة الحياة لديه، و الأنانية و نقص النقد الذاتي و البلادة و البله الأخلاقي و عدم الشعور بالذنب و الاستهتار بالتعاليم الدينية و بالقيم و الضوابط و المعايير الاجتماعية. (الزبيدي،2007: 56).

الاتجاهات السوسيولوجية المفسرة للانحراف: لقد عمدت العديد من النظريات السوسيولوجية إلى تفسير ظاهرة الانحراف و السلوكات الجانحة من منظور اجتماعي بحث، و يرجع علماء الاجتماع العوامل الاجتماعية للسلوك الإجرامي إما إلى اختلالات في التنظيم الاجتماعي مما يسبب الانحراف عن السلوك السوي، أو إلى أنماط السلوك و التفاعل داخل البناء الاجتماعي، الذي يفرز بدوره أنماط السلوك المنحرف، و من هذا المنطلق فإن الانحراف من وجهة نظر علماء الاجتماع يمكن تقسيمه إلى موضوعي و ذاتي، (جعفر، 1990 :27)، حيث يبرز النوع الأول من الانحراف كنتاج للبيئة و المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الشخص المنحرف، كما يبرز الانحراف الذاتي من زاوية التقييم الذاتي للسلوك و المتمثل في عوامل ترجع الانحراف إلى ردود الفعل الذاتية حيال السلوك ممثلة في جانبها الرسمي أو غير الرسمي أو إلى أنماط ذاتية نابعة من عوامل التقليد و المحاكاة للأقران، و يمكن القول أن هذا الاتجاه يعتبر السلوك المنحرف إفرازا اجتماعيا ناجما عن مظاهر السلوك و التفاعلات و العمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع، و يمكن رؤية السلوك المنحرف من بعدين أساسيين كما يطرحها الاتجاه الاجتماعي على النحو التالي:(غريب، 1999 :20-25) البعد الأول و يربط التغييرات في معدل نسبة الجريمة بالتغييرات في التنظيم الاجتماعي بما في ذلك التحولات و النظم الاجتماعية، و في هذا الصدد نجد أن الباحثون الاجتماعيون يناقشون ارتباط معدلات الانحراف و الجريمة ببعض المتغيرات الاجتماعية مثل عملية الحراك الاجتماعي و الصراع الثقافي و المنافسة و نظام التدرج الاجتماعي و المذاهب الاقتصادية و السياسية و كثافة السكان و عمليات توزيع الثروة و الدخل و العمل و غيرها، أما البعد الثاني فيربط بين الانحراف و التفاعل الذي يربط بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي، الذي يتشكل من خلاله سلوك الأفراد سواء أكان جانحا أو سويا ويطرح أنصار هذا الاتجاه بعض المفاهيم و التصورات كالمحاكاة و القيم و و محركات السلوك و عوامل تشكيله، و الحقيقة أن هذان الاتجاهان لا يخرجان عن إطار النظريات الاجتماعية الأساسية في علم الاجتماع و هي النظرية الوظيفية و الماركسية و منهج التفاعل و التأثير الاجتماعي المتبادل، نظرية التفكك الاجتماعي، نظرية الأنومي و نظرية الثقافة الفرعية الجانحة.

إن الدراسات النظرية الأصلية التي قام بها "توماس هوبز و سقموند فرويد" حول السلوك المنحرف تؤكد على أن السلوك المنحرف ما هو إلاّ صراع بين رغبات و طموحات و دوافع الفرد من جهة و وسائل الضبط الاجتماعي و القيمي التي تعتمدها الجماعة أو المجتمع، و ما الانحراف إلاّ نتيجة حتمية لفشل وسائل الضبط الاجتماعي في السيطرة على الدوافع الطبيعية عند الإنسان و حسن توجيهها، غير أنه من جهة ثانية فالنظرية الاجتماعية الحديثة التي عبر عنها "روبرت ميرتون" في كتابه "النظرية الاجتماعية والتركيب الاجتماعي"حيث ذكر أن السلوك الاجتماعي المنحرف ما هو إلاّ وليد التفاعلات التي تقع بين مؤسسات المجتمع المختلفة،(جابر،1988 :251) ويشير "ميرتون" إلى وجود عنصرين رئيسيين في التركيب الاجتماعي هما الأهداف والمكافآت، التي تعمل دائما على تشجيع الأفراد على العمل والاجتهاد فتحدد منازلهم ومراكزهم الاجتماعية وتملي عليهم الوسائل التي يقتفونها بغية تحقيق الأهداف والحصول على المكافآت، وأن المراكز التي يحتلها الأفراد تلعب الدور القيادي في تحقيق أهدافهم، لكن احتلال المراكز يعتمد على درجة نجاح الأفراد في أعمالهم وأدوارهم، وعادة لا توزع الأدوار على الأفراد بصورة عادلة وشرعية، أي لا تمنح لهم الفرص المتساوية لتحقيق الأهداف والحصول على المكافآت، ولهذا ترتفع نسب السلوك المنحرف بين الأفراد الذين لا يمنحهم المجتمع الفرص الكافية والظروف المساعدة لتحقيق أهدافهم و طموحاتهم خصوصا عندما يطلب منهم الوصول إلى الأهداف الاجتماعية العليا التي يثمنها المجتمع (جابر، 1988: 251).

الاتجاه البنائي الوظيفي: يعتبر هذا الاتجاه أن الانحراف ظاهرة اعتيادية تتصل ببناء المجتمع، و بطبيعة حياته الاجتماعية، إضافة إلى أن للجنوح وظائف إيجابية أخرى يؤديها، فقد اقر "دوركايم"، و هي أنه يدعم و يقوي النظام الأخلاقي، و ذلك لأنه يضطرنا في حال وقوعه إلى إدراك أهمية و دور القوانين و الضوابط و القيم و المعايير و القواعد التي تم انتهاكها، و يضطرنا في أحيان أخرى إلى تحديد و توضيح و تفصيل القوانين الأخلاقية و النظم المعيارية. (الدوري،1981: 173)، و يرى أنصار الاتجاه الوظيفي أن اختلاف التنظيم الاجتماعي، و غياب التماسك بين أفراد المجتمع الواحد الذين تجمعهم أهداف مشتركة، قد يقود في الغالب إلى اضطراب وظائف المجتمع، و إلى حالة من التفكك الاجتماعي التي تؤدي بدورها إلى فقدان المعايير و القواعد الاجتماعية، مما يعرض المجتمع إلى حالة الآنومي أي اللامعيارية، و هي الحالة التي تفقد المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمع ما فعاليتها في ضبط سلوك الأفراد و تنظيم سلوكهم، لتحقيق القدر المطلوب من التوافق الاجتماعي.

كما يعتبر أنصار الاتجاه البنائي الوظيفي الأسرة نسقا اجتماعيا يتكون من أجزاء بينها تكامل و تساند وظيفي، و تتفاعل هذه الأجزاء فيما بينها، و هذا النسق الأسري يؤدي بدوره وظيفة، إما أن تخدم النسق الكلي للمجتمع أو أن تعيقه، حيث يؤدي وظيفته داخل النسق الكلي في حالة تحقيقه لعملية التوازن في المجتمع، و التي لن تتحقق إلاّ من خلال معرفة كل فرد من أفراد الأسرة بالدور المنوط به (طلعت و آخرون،: 49)، إضافة إلى اتفاق أعضاء الأسرة على عدد من المعايير و القواعد الأخلاقية التي تسعى الأسرة إلى فيما بعد إلى ترسيخها و تأكيدها بواسطة عمليتي التنشئة الاجتماعية و الضبط الاجتماعي، و في حالة تحقيق ذلك تصبح الأسرة بناء تتوقف سلامته و صلابته على مدى وفاء أعضاءه بالتزاماتهم و القيام بأدوارهم، أما إذا ظهر خلاف ذلك و لم يلتزم أي عضو من أعضاء الأسرة بالدور المنوط به، فإن البناء الأسري يصيبه الخلل و تبرز من خلاله مشكلات الانحراف و الجريمة. و باختصار، يمكن القول أن دراسة الانحراف من منطلق المنهج الوظيفي يقوم على أساس أنه سلوك يخالف القواعد و الأنماط السلوكية المتفق عليها، مما يتطلب معها الضبط و التأديب بتطبيق الإجراءات التدعيمية أو الوسائل الضبطية التي يحددها المجتمع، و يهدف من خلال استخدام أدوات الضبط إلى إعادة التوازن في النظام أو البناء الاجتماعي، و بناء على ذلك فإن الانحراف من وجهة نظر الوظيفية هو سلوك يؤدي إلى تمزيق العلاقات و الأبنية الاجتماعية، و هو نوع من السلوك يحث على الفوضى و إلحاق الضرر

بالنظام، و بالتالي فإن أصحاب المنهج الوظيفي يؤكدون على أن العقاب و إتباع الإجراءات الإصلاحية، إنما هي ضرورة حتمية، إما من أجل تحقيق استمرارية التدعيم و التضامن الاجتماعي أو الردع و العقاب بغرض تحقيق أغراض العلاج و الإصلاح.

الاتجاه الماركسي: جاءت آراء "ماركس" في الجريمة جزءا مكملا لمقولاته الشهيرة حول النظام الاجتماعي و الرأسمالي و الصراع الطبقي فيه، حيث نظر إلى ظاهرة الجريمة و الانحراف في المجتمعات الرأسمالية عموما على أنها من إفرازات الصراع الطبقي بين ملاك وسائل الإنتاج "الطبقة البرجوازية" و بين الطبقة العاملة "طبقة البروليتاريا"، و من هذا المنطلق فإن تفسير السلوك المنحرف من خلال المنهج الماركسي ينطلق من محورين أساسيين هما: - اعتبار الجريمة ذات علاقة بالفقر سواء كان مطلقاً أو نسبيا.

- اعتبار الجريمة ذات علاقة بمجمل الأوضاع التي توجدها الرأسمالية و الاستغلال.

وقد جاءت محاولات كثيرة لتفسير الانحراف والجريمة باستخدام التفسير الاقتصادي الماركسي، كان أبرزها ما قام به عالم الاجتماع الهولندي "بونجر" الذي تناول أسباب الجريمة من هذا المنطلق، حيث أكد أمكانية تحديد أسباب الانحراف و الجريمة في مايلي:

- الجريمة لا ترجع إلى أسباب بيولوجية، وهو بذلك ينفي قيم مدرسة "لومبروزو"البيولوجية للجريمة.

- البيئة الاجتماعية هي المسؤولة عن نشوء مختلف سمات الفرد، وبالتالي فالتوزيع غير العادل للثروة و السلطة من شأنه أن يخلق الصراع و الانحراف والجريمة.

يؤدي الربح و فائض الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية إلى المنافسة و الخسارة و الفائدة غير المعقولة مما يتيح الفرصة أمام تفشي مختلف أصناف الانحراف و الجريمة.

- النظام الطبقي يؤدي إلى العداوة و الحقد و الحسد، و قد قسم "بونجر" الجرائم و الانحرافات بناء على الطبقة التي ينتمي إلى الشخص. (هلال،.2002: 299-300).

و باختصار يمكن القول أن الاتجاه الماركسي القائم على الصراع، يرجع الانحراف و الجريمة إلى التوزيع غير العادل للثروة و القوة في المجتمع، مما ينتج الصراع الدائم بين من يملكون القوة و الثروة و السلطة و من لا يملكونها و يكونون عرضة للاستغلال بشتى أنواعه، و تستمر مسيرة التاريخ على هذا النطاق بسبب الصراع الطبقي في المجتمع.

منهج التفاعل أو التأثير الاجتماعي المتبادل: يعد عالم الاجتماع "إدوين لومرت" أبرز من يمثل هذا الاتجاه، و أفضل من أوضح فرضياته و مفاهيمه، حيث يرى أن الانحراف في السلوك بصفة عامة هو نتيجة صراع ثقافي تظهر آثاره في التنظيم الاجتماعي في المجتمع، و يرى أيضا أن مثل هذا الانحراف قد يحصل على مستويات ثلاث:

الانحراف الفردي: و هو نتيجة لضغوط نفسية داخلية تؤثر مباشرة على الفرد فتدفعه للانحراف.

الانحراف الاجتماعي: و هو الذي يحدث نتيجة تنظيم اجتماعي مثل عصابة ترى أن الانحراف سلوك سوي أو مجموعة من الشواذ.

الانحراف الظرفي: ينشأ نتيجة التعرض للضغوط البيئية أو العوامل الظرفية التي لا تترك للفرد فرصة كبيرة للتريث والاختيار بين السلوك السوي والسلوك المنحرف.

نظرية التفكك الاجتماعي: ترعرعت نظرية التفكك الاجتماعي في أحضان نظرية الايكولوجية الإنسانية التي طورها كل من "بارك وبيرجس"، لدراسة البيئة الحضرية.

و قد فسر هذا الاتجاه الأبعاد الاجتماعية لمفهوم التفكك تفسيرا عمرانيا، إذ جعل هذه الأبعاد نتيجة لعمليات تمر بها المدينة، ثم فسر السلوك المنحرف بعد ذلك على أساس افتراض ارتباط السلوك المنحرف بأوضاع معينة تنشأ نتيجة لعملية نمو المدينة.

و من بين الذين استخدموا مفهوم البيئة "الايكولوجيا" في تفسير الجريمة و الانحراف نجد "كليفورد شو" حيث ينظر إليهما باعتبار أنهما نتيجة لا مفر منها لتوسع المدينة و امتدادها، و هو ينظر إلى بعض العوامل مثل الظروف السكنية و الازدحام و انخفاض مستويات المعيشة و الصراعات الاجتماعية و السلالية على أنها أمراض تعكس نمط الحياة في الجماعة المحلية، أكثر من كونها عوامل تسهم إسهاما مباشرا في الجريمة و الانحراف، و يشير إلى أن الأسرة المفككة و العصابات الجانحة التي غالبا ما يُعتقَد أنهما من العوامل الأساسية للانحراف إنما تعكس صورة لما هي عليه الأوضاع في المجتمع المحلي (الدوري، 1981: 172). و في دراسته الشهيرة حول ظاهرة الانحراف في مدينة شيكاغو أوضح "شو" أن الانحراف يتركز في مناطق محددة، حيث تزداد نسبة الانحراف في وسط المدينة و تقل كلما ابتعدنا نحو الأطراف، و قد لوحظ أن 25 بالمائة من أطفال وسط المدينة سبق و أن أُدرجت أسماؤهم في سجلات الشرطة كأطفال منحرفين، في حين لا تزيد النسبة المماثلة في المناطق الأخرى عن 1 بالمائة فقط.

و قد لوحظ أن سكان هذه المناطق يعانون من مستوى معيشي متخلف و سريع التغيير، مما يوقعهم في مجموعة من الصراعات النفسية و الثقافية، و يطلق شو على هذه المناطق "مناطق الجنوح" و يشير إلى أن الظروف القائمة داخل هذه المناطق المتخلفة تجعل سيطرة المجتمع على أبناءه ضعيفة أو تضعف من أساليب الضبط الاجتماعي، إلى درجة عدم التزام هؤلاء الأبناء و استهتارهم بمعايير الثقافة المقبولة داخل المجتمع، مما يؤكد العلاقة الوثيقة بين التفكك الاجتماعي و ضعف الروابط الاجتماعية و ظاهرة الانحراف. (الدوري، 1981: 174).

نظرية الأنومي: ترجع الجذور الأولى لمفهوم الأنومي لكتابات "دور كايم" الذي تناول خلاله هذا المفهوم في مرحلتين أساسيتين هما: المرحلة الأولى عند دراسته عن تقسيم العمل و المرحلة الثانية في دراسته عن الانتحار. (هلال،2002 :255)، ففي كتاباته عن تقسيم العمل، تحدث عن العلاقة بين الفرد و المجتمع و تحدث أيضا عن نوعان من التضامن النوع الأول أسماه التضامن الآلي و هو الذي يقوم على مبدأ التماثل بين أعضاء المجتمع حيث يتماثل الأفراد في هذا النمط من المجتمعات و يتشابهون في الكثير من الخصائص الاجتماعية، أما النوع الثاني فهو التضامن العضوي الذي يقوم على التمايز بين أعضاء المجتمع. و الظاهرة الأساسية عند "دوركايم" هي ظاهرة تقسيم العمل، و ذلك لأنها ترتبط

بالبناء الاجتماعي و تعبر عن طبيعته في اتساق الدين و الأخلاق و الاقتصاد، و ظاهرة تقسيم العمل يفسرها "دوركايم" بحجم و كثافة السكان، حيث يرى أنه عندما يزداد المجتمع نموا و تطورا تزداد درجة تقسيم العمل و تزداد النظم تعقيدا فتنشأ حالة من الافتقار إلى التكامل و التلائم المتبادل بين مختلف الطوائف، و هذا الوضع من شأنه أن يزيد التمايز و اللاتجانس بين أعضاء المجتمع و ينقص من قدراتهم على تحقيق التضامن، و على خلق اتصالات ايجابية بينهم، كما يضعف القوى الاجتماعية، و يسلخ عن السلطة الأخلاقية للعقل الجماعي مغزاها في نفوس الناس، و هذه الحالة تدعى حالة الآنومي و هي تعني الافتقار إلى القواعد و القوانين. أما المرحلة الثانية، فقد برزت في كتاباته حول الانتماء، حيث يرى أنه ظاهرة اجتماعية يجب تفسيرها بظاهرة اجتماعية أخرى، و قد فسر ظاهرة الانتحار بأنها مرتبطة بقضية التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث يرى أن الانتحار في واقع الأمر لا يخرج عن ثلاث أنماط تفسر في مجملها بظواهر مرتبطة بشدة أو ضعف الترابط الاجتماعي داخل بناء و ثقافة المجتمع محل الظاهرة المدروسة، و يصنف دوركايم أنماط الانتحار كنوع من أنواع الجريمة و الانحراف و أشكاله. (هلال،2002 :255،257). على غرار الانتحار الآنومي أو الانتحار الناتج عن فقدان المعايير ففي هذا المقام يقوم روبرت ميرتون باقتباس نظرية دوركايم في الانتحار و أكسبها طابعا نظريا جديدا في مجال تفسير السلوك الجانح، حيث يرى أن السلوك المنحرف في غالبيته لا ينشأ نتيجة دوافع و بواعث فردية للخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي، و لكنها على العكس من ذلك تشكل انحرافا اجتماعيا هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي و ثقافة المجتمع التي تشجع على نشوءه و تطويره و يفسر ميرتون فكرته على عنصرين أساسيين في ثقافة المجتمع و نظمه الاجتماعية هما: (جابر،98 : 253) الأهداف التي ترسمها الثقافة لأفراد المجتمع، حيث يشترك في هذه الأهداف جميع أفراد المجتمع و يطمحون إلى تحقيقها، إضافة إلى الوسائل الاجتماعية المشروعة التي تتيح للأفراد تحقيق أهدافهم بطريقة مشروعة، و تبرز المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الانحراف عن السلوك السوي عندما يختل التوازن بين هذه الأهداف و بين وسائل تحقيقها في أي مجتمع من المجتمعات مما يعرض المجتمع إلى حالة اضطراب و عدم استقرار و عدم تنظيم و بروز الانحرافات، و قد أعطى "مرتون" مثالا بالمجتمع الأمريكي المعاصر لتفسير حدوث مثل هذا الاختلال، فالمجتمع يصنع لأفراده أهدافا كبيرة و لا يتيح لهم بالمقابل الفرص المتساوية لتحقيق تلك الأهداف، و بطبيعة الحال فإن الأفراد عندما يجدون أنفسهم غير قادرين على تحقيق أهدافهم المشروعة بالوسائل المشروعة فإنهم سوف يبحثون عن وسائل جديدة لتحقيق أهدافهم و لو بشكل غير مشروع، مما يشكل خلفية معينة لنشوء السلوك الانحرافي على نطاق واسع.(جابر،98: 254)

نظرية الثقافة الفرعية الجانحة: ترجع هذه النظرية الانحراف إلى طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، حيث استفاد منظِّروا هذه النظرية من بعض مفاهيم نظرية الآنومي، ويفسر "كوهين" الانحراف بوصفه حصيلة تناقض بين نوعيين من القيم والمعايير، إحداهما تلك المعايير والقيم الخاصة بالطبقة الوسطى، والأخرى هي المعايير التي تتصل بالطبقة الدنيا أو المحرومة، وتشكل معايير الطبقة الوسطى الهيكل العام للثقافة التي تسود المجتمع الكبير، أما الأخرى فهي تشكل الهيكل الفرعي الآخر لثقافة سفلية فرعية تستمد أصولها من الثقافة العامة للمجتمع الكبير ولكنها تأخذ بشكل متعاكس ينسجم مع أهدافها و يوافق غاياتها، ويلاءم طبيعة العلاقات الاجتماعية الخاصة القائمة بين أفراد هذه الثقافة الفرعية الهامشية.(زريقات، 2007)حيث أن انحراف الأحداث في الطبقة الدنيا يرجع إلى إحباطهم الشديد بسبب شعورهم بتدني منزلتهم الاجتماعية الناشئة عن انتمائهم لطبقة اجتماعية دنيا، وحيث أن الثقافة المسيطرة في المجتمع هي ثقافة الطبقة الوسطى فإنهم يعجزون عن التكيف معها وبالتالي يحدث الانحراف الذي يضحى أمرا واقعاً.

و بما أن المجتمع يُخضع أبناء الطبقة الدنيا إلى قيم الطبقة الوسطى ووفقا لمعايير هذه الطبقة التي لم يعهدها أبناء الطبقة الدنيا في تنشئتهم السابقة، فإنهم يجدون أنفسهم في منزلة اجتماعية أقل من غيرهم نتيجة عدم قدرتهم على المنافسة في ثقافة لم ينشأوا عليها، ونتيجة لذلك يشعر أبناء الطبقة الدنيا بعدم الجدوى السعي وراء طموحات لا يمكنهم تحقيقها من خلال انتماءهم الدوني، لذلك يشكل هذا الشعور بعدم القدرة على مجاراة ثقافة الطبقة الوسطى السبب الجوهري في نشوء الانحراف و عصابات الأطفال الجانحة حيث يسعى هؤلاء الأطفال إلى تنظيم أنفسهم في تنظيمات اجتماعية تجمع أفرادا متجانسين في غالبية خصائصهم الفردية و ظروفهم الاجتماعية و يعانون من احباطات متشابهة.

و بهذا يصبح السلوك المنحرف الذي يصدر عن أفراد العصابات الجانحة جزء من ثقافة سفلية فرعية ينتمي إليها الحدث الجانح لأنها تحقق بالنسبة إليه ما لم يستطع تحقيقه في ظل الطبقة الدنيا، و ما لم يستطع تحقيقه خلال تنشئته الاجتماعية المتصلة بهذه الطبقة.

و بناءا عليه يصبح الانحراف و الجنوح محاولة للتوافق مع معايير طبقة جديدة لم يعهدها الحدث الجانح في إطار العيش في طبقته و لذلك فإن انحراف الأحداث هنا يمثل ثورة على معايير و ثقافة الطبقة الوسطى من قبل أبناء الطبقة الدنيا، و خلاصة القول أن هذه النظرية تقوم على فرضية التناقض القيمي الذي يقوم بين ثقافتين إحداهما ثقافة عامة و الأخرى سفلية فرعية تقوم على هامش الثقافة العامة ممثلة في ثقافة أبناء الطبقة الدنيا.

المتغيرات الاجتماعية و انحراف الأحداث: المتغيرات الاجتماعية هي كل ما يحيط بالحدث منذ ولادته، من عوامل وظروف ومؤثرات يكون لها انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على تشكيل الأنماط السلوكية له حيث يمكن أن يؤدي أي خلل أو اضطراب في هذه المتغيرات إلى انحراف الأحداث وسوف نستعرض باختصار أبرز هذه المتغيرات:

البيئة الأسرية: يؤكد الباحثين و المختصين في ميدان العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية أن الأسرة المعاصرة قد فقدت كثيرا من وظائفها و آثارها، و ذلك حسب درجة تطور المجتمع، و هي لم تفقد وظائفها دفعة واحدة و إنما جاء تدريجيا و على مراحل متعددة، كما أن هذا التقهقر لم يمس جميع سكان المدن، بل اختلفت أنماطه و أدواره باختلاف أسلوب و سرعة النمو الحضري و كذا نمط ثقافة السكان و عقائدهم، فبعدما كانت الأسرة تشكل أهم مؤسسات التوجيه و التربية، تنازلت اليوم عن مهامها للمؤسسات البديلة في المجتمع الحضري المعاصر كالمؤسسات التعليمية كالحضانة و المدرسة و المؤسسات الإعلامية و المراكز الشبابية التي أصبحت تملك دورا فاعلا في حياة الأسرة الحضرية.

في أواخر القرن الماضي، ظهرت مجموعة من المعوقات المؤثرة التي أثرت سلبا في وجود الأسرة و تأدية أدوارها، خاصة فيما تعلق بالتطور الصناعي والضغوطات التي تمارسها الحياة الحضرية المعاصرة، وهي في ارتباط وثيق و موازي لانتشار مظاهر الانحرافات الاجتماعية التي تفشت بشكل متسارع، واكب التطور التكنولوجي المذهل لوسائل الاتصال والإعلام، واتجاه العالم نحو مفاهيم الاستدامة والعولمة والرقمنة، وتفشي الصراعات الفردية والمادية و ضعف الرغبة في تكوين الأسرة، كما كان للثقافات الغربية المستوردة دورا كبيرا في تغيير الثقافة الاجتماعية والأسرية خاصة لدى الدول العربية الإسلامية التي تصارع ضد التيارات الانفتاحية من أجل الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية و مقوماتها الدينية وتأثيرها على العادات والتقاليد والقيم والأعراف والضوابط الاجتماعية التي تؤثر على سلوك الأفراد والجماعات وبالتالي الأسرة في شكلها وتكوينها ودورها (الخولي،2003: 138-142) رغم أهميتها كخلية أساسية في المجتمع الذي يصلح بصلاحها ويفسد بخرابها. وتعتبر الأسرة الخلية الأساسية و الأكثر أهمية في بناء قوام أي أمة، فالكل يجمع على أنها اللبنة الأولى في تنشئة الحدث، وهي المسؤولة بلا منازع عن إعداده نفسياً واجتماعياً، وهي المتدخل الأساسي في بناء شخصية الطفل و تحديد نمط سلوكه و تصرفاته وبناء ترسانة قيمة و عاداته وأخلاقه وغرس قيم التربية الصحيحة فيه، فالعوامل الاجتماعية هي المتغيرات المتعلقة بالبناء الأسري وأساليب التنشئة الاجتماعية والبيئة الملائمة بالنسبة للحدث.(زيتون،2001: 182)، وعادة ما يؤدي التفكك الأسري والصراع و الاختلاف بين أفراد الأسرة عامة الأبوين على وجه الخصوص خلال المراحل الأولى لنشوء الحدث وتربيته إلى حدوث خلل في تكوين عناصر شخصية تدفع به إلى تفريغ مكبوتاته وصراعاته الداخلية المشوشة وغير الصحيحة بطرق غير مشروعة يكتنفها الكثير من العنف و الرغبة في الانتقام من القريب قبل البعيد، حيث أن اضطراب علاقات الوالدين لسبب أو لآخر على غرار تباين المستويات التعليمية، الاجتماعية، الاقتصادية والإيديولوجية أو حتى قيمية لطرف على حساب الآخر هو أمر سيؤدي لا محالة إلى حدوث رغبات متصارعة ومتضاربة بين أفراد الأسرة الواحدة. (رشوان، 2003: 99) ، فمن خلال بحث أجريَ في مدينة باريس عام 1942 أكدت النتائج أن حوالي 88 بالمائة من الأحداث المنحرفين هم من أسر مفككة (عوين، 2009: 32). وعليه فقد بات الهدوء و السكينة و المحيط الأسري والاجتماعي المتكامل والمبني على التفاهم والاستقرار والحنان والشعور بالاستقرار أمر أكثر من ضروري لسلامة الحدث وتنمية قدراته عقلياً، نفسياً واجتماعياً.(مصباح، 2003: ص 51) علماً أن التوازي في تلبية حاجيات الحدث ومتطلباته يجب أم تكون مدروسة و تنطوي على كثير من العقلانية ويجب ألاّ تتعارض مع قيم المجتمع الاجتماعية (بوفولة، 2009:ص3) والدينية و الابتعاد عن التدليل المفرطة والحماية الزائدة والتركيز على تحقيق التوازن في كل متطلباته واعتماد مبدأ الجزاء والعقاب و تعويد الطفل على قانون الحقوق والواجبات وأن لا يأخذ دون أن يمنح المقابل.

كما لا يُفتَرَض أن نغفل دور التنشئة الاجتماعية التي تعد بمثابة العملية التي يتم فيها تعليم القواعد للأفراد الجدد في المجتمع و هم بالتأكيد الأحداث، بالإضافة إلى قوانين اللعب الاجتماعي من خلال وكالات التنشئة تساعد الناشئة في عملية تبني قوانين و قواعد تساعدهم على تأدية أدوارهم وفقاً لما يرتضيه المجتمع و مؤسسات الضبط الاجتماعي. (الشربيني و صادق، 2000: ص 18)، حيث يبدو أن هناك إجماع لدى الاجتماعيين بان التنشئة الاجتماعية هي الدافع الأول و الأخير في تكوين شخصية الطفل و توجيه ملكاته نحو الأفضل أو الأسوأ و بالتالي دحض فكرة الاستعداد الفطري للإجرام.

البيئة التعليمية: تعتبر المدرسة هي بمثابة البيئة الثانية الحاضنة للطفل بعد المؤسسة الأبوية و هي ذات تأثير بالغ في تكوين شخصية الطفل و سلوكه فهي المجمع الأول الذي يصادفه الحدث خارج حدود منزله، ففي هذا المجتمع يمضي الحدث الشطر الأكبر من طفولته و صدر شبابه و يلتقي الأفراد الذين يؤدون الدور الأكبر في توجيهه و تنمية شخصيته. (عيسى: ص 163)، و تؤدي البيئة المدرسية دورا بارزا في الصحة النفسية و الجسدية للطفل، فهي تراعي الجوانب المرتبطة بفترة النمو و المراهقة، كما تساهم في تكوين الحدث و تزويده بالخبرات اللازمة و القواعد الخلقية التي سيستفيد منها خلال تفاعلاته مع الجماعات الاجتماعية الأخرى في المجتمع و تملك الايجابيات القيمية و الضوابط تجاه الذات و تجاه القيم السائدة في المجتمع، لكن الأكيد أن وجود عوائق و عوامل سواء اقتصادية أو اجتماعية أو حتى سياسية قد تعيق المدرسة في تأدية دورها التربوي و التوجيهي و التكويني و تعجز عن تمكين الحدث اكتساب قواعد الاندماج في ثقافة المجتمع و التجاوب معها.(طلعت، 2005) حيث يؤدي السلوك المعادي من المربي و في المدرسة إلى نتيجة عكسية فيولد لدى المراهقين حالة من الرفض لكل أنماط السلطة في المجتمع، و التمرد على القيم و الضوابط و المعايير القيمية.

و بالتالي فبدلا من أن تكون المدرسة مجالا و أداة لغرس القيم المجتمعية الايجابية لتحقيق أهداف المجتمع، فقد ينعكس سيرها سلبا على الناشئة، بسبب تهاونها في أداء مهامها، فتكون سببا في إكسابهم قيما سلبية و منحرفة مما يضر بسلوكياتهم التي تعود بالضرر على المجتمع حاضرا و مستقبلاً، و تكون قد أعدت نشئا من المجرمين و المنحرفين و الناقمين على المجتمع و ثقافاته و ضوابطه.

البيئة الإعلامية: تعد البرامج و الحصص التي تعرضها وسائل الإعلام المختلفة ذات تأثير مباشر على السلوك الاجتماعي و التربوي للحدث، حيث تثير خيالاتهم و تدفعهم في بعض الأحيان إلى تقمص الشخصيات التي يشاهدون خاصة ما اتصل منها بالمغامرات و الحركة و العنف، فقد تتحول حالات التقليد و المحاكاة إلى ممارسات واقعية لأعمال العنف التي يترتب عليها انسياق الحدث في سياق الجنوح و ممارسة الجريمة، و في هذا الإطار تؤكد الدراسات و الأبحاث الميدانية أن المشاهد العنيفة المعروضة في الأفلام و حتى الرسوم المتحركة و الألعاب من شأنها أن تؤدي دوراً سلبياً جداً في التأثير على عقل المتلقي بصفة عامة و الحدث على وجه الخصوص، و بالتالي تُسهِم في تنامي ظاهرة الإجرام. (العيسوي، 2005: 68). كما أن التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية السريعة التي أفرزتها ظاهرة العولمة على المجتمعات العربية التي عجزت عن الاستقبال السليم للظاهرة و التعامل الايجابي مع الثورة المعلوماتية الصادمة كل هذا خلق فجوة في صدور المتلقين مما ادي إلى حدوث تغيرات في المواقف و الاتجاهات و القيم(الزيود، 2006: 53) و حدث الاندماج في غياب القناعات و بالتالي كان الولوج إلى عالم العولمة و المعلوماتية ينطوي على كثير

من السطحية و غياب الفهم الصحيح مما أثر سلباً على عقول الأفراد و خاصة منهم الشباب الذين بات هاجسهم التقليد في غياب العقل المقيّم و حاد بهم عن جادة الصواب.

البيئة السكنية: و يقصد بها الحي السكني و الوسط الأسري و البيئة المحيطة بها، من جيران أهل و قرناء و أماكن التواصل و التفاعلات اليومية و علاقات الجيرة، و كل هذا الجو قد يكون له بالغ الأثر في سلوك الأفراد سواء أكان ايجابيا أو سلبيا، و الحقل الاجتماعي يعج بعديد الدراسات حول هذا الدور من بينها دراسة "شو" الذي درس تأثير الحي على خمسة أشقاء اشتهروا بتاريخهم الإجرامي، و قد أكد "شو" أن الحي الذي نشأ فيه الإخوة هو منطقة جنوح تتوافر على كل أسباب عدم التنظيم الاجتماعي و تشجيع السلوك الإجرامي و تعظيم شخصية المجرم و تقديرها، و إضفاء طابع الرجولة و البطولة على أكثرهم إجراما، مما جعل من هذا الحي بيئة فاسدة منبت لكل أنماط الإجرام و المجرمين. و يعتبر علماء الاجتماع أن الحي السكني السيئ سببا مباشرا من أسباب الانحراف الاجتماعي و الجنوح (زريقات: 2007).

و من خلال الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث الاجتماعي "بوعناقة" حول التأثيرات الاجتماعية و النفسية التي تخلفها الأحياء غير المخططة على الشباب المقيم بها، تبين أن المساكن الرديئة عامل هام و فعال في كل مظاهر الانحرافات الاجتماعية، و بالأخص انحراف الأحداث، و قد بينت هذه الدراسات العلاقة بين المسكن و الحدث الجانح في النتائج التالية: (بوعناقة: 2007)

- تزداد نسبة الانحرافات في المناطق المتخلفة التي تنقصها المرافق المادية، و حيث يكثر التجمع السكاني و ترتفع درجة التزاحم إلى جانب انتشار حلقات المقامرة و الحانات و بيوت الدعارة و غيرها.

- المسكن الضيق أو المشترك يدفع بالحدث إلى الهروب من المنزل كلما سنحت له الفرصة، والتجمع في الشارع كنتيجة لما يشعر به من توتر و ضغوطات و تقييد للحريات و التصرف، مما يدفعه للبحث عن القرناء و الرفقة و تكوين عصابات و مزاولة شتى أنماط السلوكات المنحرفة لغرض تحقيق الهروب النفسي من الواقع المؤلم الذي يعيشه.

كما أن فشل الأسرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي من شأنه أن يؤدي إلى ظهور نوع من الصراعات بين أعضاءها من جانب و مع البيئة الخارجية من جهة أخرى، و هذا التصرف في حد ذاته قد يولد نوع من التصرفات المشينة على غرار:

- العدوان: و هو في جوهره يعبر عن حاجة الأسرة إلى القيام بفعل معين في ظروف غير ملائمة و يستهدف هذا السلوك مقاومة هذه الظروف و تجنبها أو محاولة قهرها و التغلب عليها، و من مظاهر وجود الاتجاهات العدوانية في الأسرة، ازدياد الشجار و الخلافات بين أفرادها أو النقد المتطرف فيما بينهم، و الاحتكاك السلبي مع الجيران.

- القنوط و اليأس: و هو الإحساس الذي يراود أفراد الأسرة بعد تفشي المشكلات بينهم و عدم الجدوى من البحث عن حلول إصلاحية، فيتحول هذا الإحساس تدريجيا إلى سلوك ثم إلى حالة من السخط و الحقد و الكراهية تضر بالأسرة و تزعزع ثقتها بنفسها ككيان متكامل، فيفضي بها الأمر إلى الانطواء و التفكك و التشرذم، و تكون النتيجة تدهور العلاقات الأسرية و تفكك الروابط الأسرية و تتطور إلى كراهية و عدائية تتحول مع مرور الوقت إلى الانتقام من المجتمع في شكل انحراف و إجرام لدى الحدث، و من جهة أخرى فقد أكدت عديد الدراسات في كل من المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية بأن الدخل الضعيف و الفقر هما من العوامل الأساسية للجنوح و الانحراف، لأن الفقر الفردي أو الجماعي يقلص من فرص المشاركة الجماعية الاندماج في سياقات المجتمع المختلفة سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً (مانع،2002: 101) و حتى ثقافياً الأمر الذي يشكل مركب نقص للجماعة أو الفرد و يدفع به إلى محاولة استعمال القوة و العنف في التعبير عن تواجده و عن كيانه مما قد يتسبب في حدوث تصادم قد يؤدي إلى حدوث كوارث تكون نتائجها وخيمة على المجتمع ككل، فمن بين المسلمات في علم الاجتماع، أن من الظواهر المصاحبة للتغير الاجتماعي و التمدن تلك المشكلات الاجتماعية المتمثلة –على سبيل المثال لا الحصر- في الفقر و التهميش، الأمراض الاجتماعية كالجرائم التمرد و العنف الاجتماعي، التفكك و غيرها، حيث أشار بعض الدارسين و المختصين أن من بين مظاهر التمدن و النمو الحضري أن الحضرية تزيد من التفكك الثقافي للمجتمع.

جماعة الرفقة و القرناء: و يشكلون في مجموعهم الأفراد المتقاربين للحدث في سنه و ميولاته و مدرسته و حيه و حتى منزلته الاجتماعية، و لجماعة الرفاق دورا كبيرا في حياة الفرد من حيث التأثير في سلوكياته، فإذا كان هؤلاء الرفاق من النجباء الصالحين، فسينعكس بالإيجاب عليه و سيكون صالحا و يزداد صلاحا على قدر مخالطتهم، و لكن الخطر يكون حيث توجد الرفقة السيئة و الرفقاء المنحرفين مما يدفع بالحدث إلى تقليدهم و الاندماج معهم و محاكاة سلوكياتهم المشينة مما يؤثر سلبا على سلوكياته و أخلاقه و عاجلا أم آجلا لن يجد غير الانحراف سبيلا و ما استمرار العلاقة مع هؤلاء المنحرفين، إلاّ تمهيد لولوج عالم الإجرام و احترافه. (رشوان، 2002: 57)

أوقات الفراغ: يعتبر وقت الفراغ سلاحا فتاكا لمن لم يحسن استغلاله في شيء ذي فائدة أو صلاح، فإذا وجد الحدث المساعدة و التوجيه الملائم و أحسن استثماره بشكل علمي مخطط و منظم و هادف، فالأكيد أنه سيكسبه مهارات و قدرات ينتج عنها فردا صالحا لمحيطه و لمجتمعه، أما إذا لم يستفد الحدث من وقت الفراغ و لم يجد التوجيه و المساعدة اللازمة للاستفادة منه، فإنه لن يجد بديلا عن سوء الاستغلال فيما يضر به و بأفكاره و سلوكه و تضييع الوقت في اللهو السلبي الذي يهدم القدرات البدنية و الذهنية للطفل و الانحراف ما هو إلا بداية نهاية طريق اللعب غير الموجه و الاستغلال السيئ لأوقات الفراغ و انعدام الاستثمار الجيد لها، و بالتالي فالقصور في توفير وسائل الترفيه السوية و الموجهة لحياة الأحداث قد تكون من العوامل التي تساهم في حدوث السلوك المنحرف.

الأمن الاجتماعي: إن المجتمع المريض الذي يحول دون إشباع الأفراد لحاجياتهم، و الذي يعج بأنواع الحرمان و الاحباطات و الصراعات و يزيد من إحساس الفرد بالدونية و انعدام الأمن و الأمان، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة حد الصراع بين الأفراد بسبب الفوارق الاجتماعية و غيرها و انعدام المساواة و الاستغلال الفاضح و انعدام القدرة على تحقيق الغايات و إشباع الحاجات الأساسية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا، عدا عن الدور السلبي لوسائل الإعلام ذات التوجه السيئ و غير الموجه للمجتمع و أفراده خاصة فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية، الأمر الذي قد

يضعف إلى قدرتهم على التعايش في هذا المجتمع المريض و تفشي سوء التوافق الاجتماعي بحيث يكون السلوك الانحرافي هو بمثابة نتيجة حتمية و متوقعة لجملة هذه الاختلالات و المؤثرات السلبية.

و أكدت في هذا المجال الدراسات التي أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة عن الوقاية من جنوح الأحداث أن نمو الظاهرة و انتشارها يتزايد في المناطق الآخذة في النمو، كما أن للتغييرات الاقتصادية و الصناعية التي تعرفها هذه البلدان الأثر المباشر في ازدياد نسبة الجنوح لدى الأحداث، و السبب هو التغييرات المصاحبة لعملية التغير الاجتماعي الذي تعرفه المدن، مثل مظاهر التفكك الأسري، سوء تكيف المهاجرين و النازحين نحو المدن، التضارب الحاصل في القيم و الثقافات بين ما هو كائن و ما ينبغي أن يكون، ما يخلق التناقضات و الضغوطات على الأحداث التي تعجل بظهور بوادر الانحراف.

انعدام القدرة على التواصل و الاتصال: يصطدم عادة أغلب الجانحين بصعوبة الاتصال و التواصل مع الآخرين و هذا العامل إما أن يكون سببا أو نتاجا لأفعالهم و تصرفاتهم أو قد يكون بسبب تقصير من القائمين على شؤونهم، فإما أن يكون الحدث يعاني من قصور في الفهم و التواصل و التفاعل الاجتماعي، و بالتالي يواجه صعوبة في التوفيق بين ما يتلقاه و كيف و متى ينبغي عليه تنفيذه، و إما أن يكون التقصير من الأسرة و المدرسة و المحيط الذي يفتقد لأسلوب ممنهج في التلقين و التربية و التواصل على حداثته و تغير نمطه و أسلوبه مثل سلاسة الحوار و إتباع الطرق الحديثة للإقناع و ليس بأسلوب الفرض و الدس، و بالتالي قد يكون التقصير من جانب الحدث كما قد يكون من المحيط، حيث تعتبر عملية الحوار و التواصل و التفاعل الايجابي أكثر من ضرورية من حيث التنبيه و الردع إذا ما توفر متكلما عاقلا و مستمعا واعيا متفهما.

خاتمة: بناء على العرض السابق، يتضح لنا مدى اتفاق و توافق الباحثين المختصين و المحللين الاجتماعيين في التركيز على أن الأوضاع الاجتماعية المتردية و اللاّعدالة والفوارق الصارخة و التوزيع المتباين و غير العقلاني للثروات و الاستثمارات، هو الذي ساهم في خلق الاضطرابات و تفشيها بكل المجتمعات كل حسب معاييره و فلسفته، إذ يحاول الكل العمل على تحقيق المكانة الاجتماعية اللائقة، و بالطبع فأساليب تحقيق الأهداف و طرقها تختلف باختلاف الضوابط و المعايير التي تحكم المجتمع و خاصة فيما يتعلق بمعايير التنشئة الاجتماعية، و كلما زاد الابتعاد عن التقيد بهذه المعايير كلما خرج الأمر عن السيطرة و كلما زاد التوجه نحو اعتماد أساليب الإجرام و الانحراف و اعتماد قانون الغاب و البقاء للأقوى، و بالتالي يصبح العمل على دحض تلك الأسباب ضرورة ملحة، حيث يحتم الأمر ايلاء اهتمام أكبر بالشباب و تحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للأسر وفقا لتطور المجتمع وأساليب العيش المتاحة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات والاستثمارات.

المراجع المعتمدة في البحث:

(1)- بدوي أحمد زكي(1978)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان بيروت.

(2)- بوعناقة علي (2007) الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 61، بيروت-لبنان

(3)- بوفولة بوخميس(2009) أساليب التربية الأسرية و أثرها في انحراف الأحداث، مجلة شبكة العلوم التقنية العربية، العدد 21.

(4)- جعفر علي محمد، (1996) الأحداث المنحرفون، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت

(5)- جعفر علي محمود(2004)، حماية الأحداث المخالفين للقانون و المعرضين لخطر الانحراف، مؤسسة المجد بيروت-لبنان.

(6)- الختاتنة عبد الخالق يوسف(2006)،عوامل جنوح الأحداث، منشورات جامعة اليرموك اربد.

(7)- الخولي سناء (2003) التغير الاجتماعي و التحديث، دار المعارف الجامعية الإسكندرية

(8)- دينكن ميشيل(1981)، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد حسن، دار الطليعة، بيروت.

(9)- الدقس(1997)،التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان -الأردن

(10)- الدوري عدنان(1981)، أسباب الجريمة و طبيعة السلوك الإجرامي، منشورات ذات السلاسل الكويت.

(11)- رشوان حسين عبد الحميد (2003)، الأسرة و المجتمع، دراسة في علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

(12)- رشوان حسين عبد الحميد أحمد (2007)، الطفل دراسة في علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-جمهورية مصر العربية

(14)-الزيود ماجد(2006)، الشباب والقيم في عالم متغير، الطبعة1، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان

(15)- زايد أحمد(2001)، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو- الطبعة 2 مصرية، مصر

(16)- زيدان فاطمة شحاته أحمد(2008)، تشريعات الطفولة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية.

(17)- الزبيدي كامل علوان (2007)، علم النفس الجنائي، مؤسسة الوراق للطباعة و النشر، الأردن.

(18)- الشربيني زكريا ويسرية صادق(2000)، تنشئة الطفل و سبيل الوالدين في معاملته و مواجهة مشكلاته، دار الفكر العربي، القاهرة جمهورية مصر العربية.

(19)- طلعت عبد الحميد(2005)،التربية الأخلاقية، رؤية نقدية، دار فرحة للنشر و التوزيع.

(20)- طلعت عيسى محمد و آخرون(ب.ت.ن)، الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر

(21)- عوين زينب أحمد(2009)، قضاء الأحداث، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان-الأردن

(22)- العيسوي عبد الرحمن محمد(2004)،جنوح الشباب المعاصر و مشكلاته، منشورات الحلبي، لبنان

(23)-العيسوي عبد الرحمن محمد(1984)،سيكولوجية الجنوح،دار النهضة العربية للطباع والنشر بيروت

(24)- غباري محمد سلامة (1998) الانحراف الاجتماعي و رعاية المنحرفين، المكتب الجامعي الحديث، مصر

(25)- غريب سيد أحمد، (1999)،ا لجريمة و انحراف الأحداث، المكتب العلمي للنشر و التوزيع، الإسكندرية-

(26)- فهمي خالد مصطفى (2007)، حقوق الطفل و معاملته الجنائية في ضوء الاتفاقيات الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-جمهورية مصر العربية

(27)- مانع علي (2002)، جنوح الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية.

(28)- معن خليل عمر(2004)، التغير الاجتماعي، دار الشروق للتوزيع و النشر، عمان-الأردن.

(29)-مزاب ناصر (2005)، مدخل إلى سيكولوجية الجنوح، عالم الكتاب، القاهرة- مصر العربية.
(30)- مصباح عامر (2003)، التنشئة الاجتماعية و السلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر
(31)- هلال ناجي محمد (2002) الاتجاهات النظرية و المنهجية الحديثة في دراسة الانحراف الاجتماعي، المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب المجلد 17، العدد 33

مواقع الكترونية:

(1)- زريقات مراد علي(2007)، العوامل الاجتماعية للانحراف مؤتمر التنمية البشرية و الأمن في عالم متغير، الأردن . www.murad-zuriekat.com